



## طهران والاتفاقية الأمنية

التقييم : جيد

2008/11/19

وافقت الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن بعد أن أخذت واشنطن -كما يقول العراقيون- بالمخاوف العراقية.

الاتفاقية التي مرت بأغلبية حقيقية في مجلس الوزراء العراقي، ويبدو أنها ستحصل على النسبة الضرورية من الأصوات في مجلس النواب العراقي أي 1+50، تثير جملة من القضايا لا سيما فيما يتصل بإيران، الجار العراقي الذي طالما حملته الولايات المتحدة الأميركية وزر التدهور الأمني في العراق، لا سيما بعد تراجع نشاطات القاعدة- كما تقول الرواية الأميركية.

القضية الأولى هي أن إيران التي عبرت عبر مسؤوليها، كالرئيس احمدى نجاد ورئيس مجلس الشورى، بأن الشعب العراقي لن يقبل بالاتفاقية -كونها تنقص من سيادته- تراجعت حدة تصريحاتها مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية.

هذا "التراجع" يمكن وضعه في أكثر من سياق، الأول أن الحكومة الإيرانية قد مرت فعلا ما تعتقد انه مكامن القلق بالنسبة لها، وبذلك تركت الكرة في الملعب العراقي، السياق الثاني أنها قامت بذلك وفضلت التراجع على مستوى التصريحات في محاولة لإرسال رسالة ايجابية للإدارة الأميركية الجديدة، التي تتحدث عن دور لدول الجوار العراقي -لاسيما إيران وسورية- في لعب دور مهم في امن العراق.

البعد الثاني، المرتبط بالاتفاقية، هو أن احد أدوات الحشد الإيرانية سياسيا ضد الاتفاقية كانت المرجعية الدينية. لكن التطورات التي حصلت تطرح سؤالا حول قدرة المرجعية الدينية على وقف هذه الاتفاقية.

فالتأوى من المراجع الدينية في العراق ومن مرجعيات دينية سنوية كذلك يبدو أنها لم تؤثر. في ظل ذلك هل صحيح ان هناك بوادر تفتت في الجبهة الشيعية إلى جبهة شيعية إيرانية وأخرى أميركية، وان الجبهة الشيعية الإيرانية اكتفت بالحصول على موعد صريح للانسحاب الأميركي، وذلك للحفاظ على الجبهة الشيعية ولو ظاهريا واحدة؟!

ما يدفع لقول ذلك هو جملة التقارير التي نشرت في شهري أيلول وتشرين الأول عن ضغوط إيرانية تمارس على الوزراء والنواب حتى ذهب الأمر إلى حد القول أن إيران دفعت بأموال وذلك لثني مسؤولين عن الموافقة على الاتفاقية الأمنية،

إن المعركة غير المرئية بين واشنطن وطهران حول الاتفاقية الأمنية أسفرت عراقيا عن تحسين شروط الاتفاقية، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد الحكومة على مواجهة الانتقادات. أما إيران فقد وضع في سلة الأميركيين الذين يحملون إيران مسؤولية التأخير في توقيع الاتفاقية نقطة، وبالتالي فقد لا يصبح من السهل الاستمرار في تحميل إيران تبعات أي وضع امني متردي في العراق، خلال المستقبل القريب.

بالنسبة إلى واشنطن هذا ربما يكون إخر إنجازات الإدارة المغادرة، وبذلك فإنه يمكن الذهاب إلى الكونغرس لطلب المزيد من الأموال لتمويل القوات الأميركية في العراق، مسألة كانت تواجه تحديا كبيرا لو لم تمر الاتفاقية مع بغداد.

القضية الثالثة تتمثل بأن إيران حصلت على تواريخ محددة، فيما يتعلق بالانسحاب الأميركي من العراق، مواعيد ربما ترى فيها إيران ما كانت تريد وهو انسحاب القوات الأميركية، أو جزء كبير منها بوصفها مسؤولة عن الوضع المتدهور في العراق. فالتفسير الإيراني كان دائما يركز على أن الوجود العسكري الأميركي هو الذي يدفع باتجاه التوترات الأمنية في العراق، وهو الذي يمنع السلطة العراقية من تولي زمام الأمور هناك.

الاتفاقية الأمنية في طريقها لتصبح واقعا جديداً. لكن ربما يبدو مهماً التريث في انعكاساتها على المشهد السياسي الداخلي العراقي، لا سيما وأن العراق على أبواب انتخابات محلية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الفرز السياسي داخل النخبة السياسية العراقية.

[mahjoob.zweiri@alghad.jo](mailto:mahjoob.zweiri@alghad.jo)

محجوب الزويري